آلية عمل المراصد الحضرية في المدن*

م. نور حميدة** أ.د. سليمان المهنا***

الملخص

ولّدت الاتجاهات المتزايدة للتحضر والنمو المضطرد في المدن الكبرى، العديد من المشكلات، مثل البطالة، والفقر، والعشوائيات، والتدهور في مستوى الإمداد بالخدمات الحضرية. لذا نشأت حاجة ماسة لإنشاء مراصد حضرية في إطار مركز معلومات جغرافية للمدينة، بأمل تحقيق أفضل الفوائد، من تجميعٍ وتشغيلٍ وتحليلٍ للبيانات والمعلومات الخاصة بمجالات التنمية الحضرية المحلية. ويعمل ضمن منظومة المرصد الحضري العالمي، وفي ضوء المؤشرات الحضرية العالمية وأهداف التنمية الألفية، لملاءمتها لمستوى المدينة وتناسقه بشكل واضح مع الاستراتيجيات العامة والرؤية المستقبلية للدولة، كما وردت في خطط التنمية ومع الخطوط العريضة للمخطط الاستراتيجي العمراني للمدينة.

هَدَفَ البحث إلى تعرّف كيفية عمل المرصد الحضري، وتحقيق مهامه، بواسطة جهازه البشري والتقني، واستنباط المؤشرات الحضرية المحلية، وأقلمتها بما يتناسب وشخصية المدينة وهويتها، وعمل التطبيقات الإحصائية والتحليلات المكانية التي تمكن المخطط وصانع القرار من متابعة التنمية الحضرية، والوقوف على مدى التحسن أو التدهور في النواحي الاقتصادية والعمرانية والبيئية، والعمل على تحقيق مستويات أعلى للتنمية الحضرية المنشودة.

*اعد البحث في سياق رسالة الماجستير للمهندسة نور حميدة بإشراف الأستاذ الدكتور سليمان المهنا.

** قسم التخطيط و البيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق.

***قسم التخطيط و البيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق.

1_ المقدمة:

تعدُّ عملية ضبط التنمية في العمران الحضري اقتصادياً وبيئياً من أصعب الممارسات الإدارية المحلية، وهذه الصعوبة واضحة سواء في مرحلة وضع السياسات واتخاذ القرارات، أو على مستوى التنفيذ الذي تضطلع به الإدارات المحلية. لذلك يتطلب الأمر التأكد من كفاءة عمليات الإدارة الحضرية وذلك بتوفير رصد دائم لسير عملية التنمية الحضرية، في جوانبها جميعها العمرانية والاقتصادية والبيئية. هذا الرصد يتطلب حجماً كبيراً من المعلومات والإحصاءات، تُحَلَّلُ وتُستَنْتَجُ مجموعة من المؤشرات منها، لوضعها أمام متخذ القرار الذي يهدف دائماً إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة التي توفر حياة جيدة لمواطن المدينة.

يعمل المرصد الحضري كمركز متخصص يأخذ شكل إدارة متخصصة فنياً، تنشأ في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة المدينة. تقوم هذه الإدارة الفنية بعمليات جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات وتحليلها في مجالات التنمية الحضرية المختلفة، وتشغيلها ومعالجتها لتتماشى مع متطلبات القياس، والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع عن مجالات تنمية المدينة، بهدف العمل على تحسين ظروف الحياة لسكان المدينة. وبمعنى آخر، تقوم هذه الوحدة الفنية بتحويل المعلومات إلى مجموعة مؤشرات، تساعد صناع القرار المسؤولين عن التنمية الحضرية في وضع السياسات، ورسم الخطط التي تحقق أهداف تنمية المدينة وسكانها، سواء تنمية العمران أو الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة، أي التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة.

ويعدُّ المرصد الحضري أداة جيدة في يد صناع القرار، إذْ يمكنه عن طريق المؤشرات التي ينتجها الوقوف على مدى التحسن أو التدهور في أحوال المدينة بشكل دوري، والمقارنة سواء على مدى الزمن أو بين المدينة والمدن الأخرى التي تمر بمرحلة التنمية نفسها أو العدد ذاته من السكان.

تتعدد فوائد المراصد الحضرية من مجرد توفير معلومة عن مجال من مجالات التنمية الحضرية، وهو ما يعاني منه كثير من مدن العالم، إذْ ينقصها كثير من المعلومات عن الظواهر الحضرية والمشكلات التي يعاني منها مواطن المدينة، وخاصة المدن الكبرى والمراكز الحضرية المليونية التي تضخم عدد سكانها حتى أصبحت تعاني من مشكلات ما يسمى بالتحضر المفرط.

2 _ الإشكالية البحثية:

يمثل النمو الحضري القضية الأساسية في عملية تطور المستوطنات البشرية. وتقترن المدن عادة بالنمو المتسارع. ويمثل الفقر والتراجع البيئي ونقص الخدمات الحضرية وتدهور المتوافر منها وإمكانية الحصول على الأرض والمأوى أهم مجالات الاهتمام[7].

فمعظم الأدوات المتوافرة لإدارة المدن في الدول النامية والمتقدمة هي أدوات قطاعية بطبيعتها، وتقتصر على جانب واحد من اقتصاد المدينة، وينـدر أن تقدم هذه الأدوات ما يساعد على فهم العلاقة بين السياسات والمخرجات الحضرية، كما أنها لا تشير إلى العلاقات بين أداء القطاعات المتعددة وبين حصيلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإطارها الأشمل[1].

ومن جهة أخرى فإن عدم توافر بيانات دقيقة ومناسبة زمنياً على مستوى المدينة، قد أوجد مشكلة تعيق عملية تنفيذ السياسات الحضرية في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وأن معظم النواتج الاقتصادية التي يمكن أن تقيس مدى قوة الاقتصاد الحضري، مثل الناتج المحلي للمدينة والاستثمارات والتجارة، ليست متوافرة، كما أن بقية المعلومات المتعلقة بالسكن والبنية التحتية والبيئة، غير متوافرة، وهي نادراً ما تجمع ضمن إطار وطني، أمَّا المعلومات التي تقيس النمو الهيكلي للمدينة أو

اقتصادها أو توزيع الفرص فهي لا تجمع في مناطق كثيرة من العالم [1]

بالنتيجة فإن الإشكالية البحثية تتعلق بضرورات تحديد أسباب الأزمات والظواهر الحالية، وبلزوم الاعتماد على أدوات ذات قدرة عالية في تحليل أداء المدن على المستوى الوطني والعالمي، وتتعلق أيضاً بضرورة وجود معلومات دقيقة ومحدثة ترتبط بمتغيرات حضرية وبمؤشرات قياس هذه المتغيّرات، وهذا ما يهدف إليه برنامج المؤشرات الحضرية، أو ما يعرف بشبكة المرصد الحضري [6].

3 _ هدف البحث:

تعرّف كيفية عمل المراصد الحضرية من أجل تحقيق مستويات أعلى للتنمية الحضرية المستدامة من خلال تقييم علمي وعملي، يمكّن المرصد الحضري من رصد المعلومات والبيانات وتوثيقها وتحليلها، وتحويل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملموسة في المجتمع إلى حقائق رقمية يمكن قياسها ومقارنتها، وعمل التطبيقات الإحصائية والتحليلات المكانية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والبرامج الأخرى المتخصصة، وإنتاج المؤشرات في مجالات التنمية، وتحقيق تنمية مستدامة متوازنة، بتشجيع الصناعة والسياحة والتكنولوجيا المتقدمة، بما يضمن التوازن بين التحضر والظروف البيئية، من خلال التكامل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4_ منهجية البحث:

اِعتُمِدَ على المنهج التحليلي الاستقرائي في البحث إذْ قام الباحث بدراسة عدد من المراجع المختصة بعمل المراصد الحضرية من أجل تعرّف تجارب الدول في هذا المجال، وقد اعتمدت عينة البحث على ثلاث مدن. وقام الباحث بتحليل المعلومات الموجودة والتوصل إلى النتائج والتوصيات المقترحة.

يتكون البحث من إطارين:

_ إطار نظري يوضح مفهوم المرصد الحضري وتطوره وأهدافه وكيفية عمله، وكذلك آلية استنباط المؤشرات الحضرية ومعايير اختيارها لتكون الإفادة منها كافية لعمل المرصد الحضري.

_ إطار عملي تحليلي يشمل عرض منهجية تنفيذ مشروع المرصد الحضري لمدينة جدة (السعودية) وعرض تجارب مدينة حلب (سورية) وعمان (الأردن) وفيليكوترنوفو (بلغاريا).

5_ حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على تجارب المراصد الحضرية في المدن الآتية:

- مدينة حلب- سورية
- مدينة عمان- الأردن
- مدينة فيليكوترنوفو - بلغاريا

6 _ تطور فكرة المراصد الحضرية:

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قراراً (رقم 9/13 بتاريخ 8 مايو 1991م) يطلب من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إكمال تصميم مجموعة المؤشرات الكمية ذات الصلة، بإعداد السياسات التي يجري العمل فيها بواسطة البنك الدولي ومركز الموئل لمساعدة الحكومات وإعدادها، لمتابعة التقدم في تطبيق الاستراتيجية العالمية للمأوى، فضلاً عن مطالبة الحكومات بتوفير المتطلبات الفنية والمالية لجمع المؤشرات والمعلومات وتحديثها لقطاع الإسكان [6].

وعلى الصعيد نفسه قام البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل HABITAT) بإنشاء برنامج مؤشرات قطاع الإسكان في عام 1990م، كخطوة جادة ومهمة لتطبيق الاستراتيجية العامة للمأوى حتى عام 2000م، واستهدف البرنامج تطوير إطار

نظري وتحليلي، يمكن المؤسسات الحكومية من إدارة قطاع الإسكان ككل بالمفهوم الجديد لدور الحكومة، كما استهدف البرنامج توفير المعلومات والمؤشرات الخاصة بالطلب والعرض في قطاع الإسكان، وتعرّف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كعملية حيوية ومستمرة [8].

وقد تبنى البنك الدولي ومركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة، فكرة ربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من المتوقع أن يقود هذا التوجه لاستخلاص العديد من المؤشرات القادرة على قياس كفاءة أداء قطاع الإسكان بالدولة، ومدى إسهامه في حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تحقيق إمكانية التنفيذ والمتابعة والتقويم [4].

سعى المؤتمر الثاني لمركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة (الموئل) لتطوير مفهوم «مؤشرات قطاع الإسكان» إلى مفهوم أشمل، وهو «المؤشرات الحضرية»، لتضم إلى جانب مؤشرات قطاع الإسكان قطاع النقل وقطاع البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جرى بلورة 46 مؤشراً أعدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كجزء من تقاريرها الدولية المقدمة لمؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول 1996م، ومع استمرار جهود الدول المشاركة وخبراء مركز المستوطنات البشرية ،ارتفع عدد المؤشرات الحضرية إلى 51 مؤشراً بحلول عام 1999م، وفي الوقت نفسه أُعِدَّتْ قائمة مختصرة تضم 23مؤشراً يمكن قياسها بشكل كمي تضم 9 مؤشرات نوعية، وذلك لعرضها في مؤتمر (اسطنبول +5) الذي عقد في عام 2001م، وبجانب المجموعة الأساسية (المختصرة) أُعِدَّتْ قائمة شاملة للمؤشرات الحضرية احتوت على 124 مؤشراً [6].

هذا وقد أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بتطوير مؤشرات حضرية خاصة بكل دولة ومجتمع محلي، مع تأكيد أهمية أن تحتوي هذه المؤشرات الحضرية على مجموعة المؤشرات الأساسية، لتتمكن كل مدينة ودولة من المقارنة بالمدن والدول الأخرى، كما تمكن المختصون بالمرصد الحضري العالمي من كتابة التقارير الإقليمية والعالمية عن المؤشرات الحضرية، وعقد المقارنات بين مدن ودول العالم. فقد عَدَّ المرصد الحضري العالمي، مجموعة المؤشرات الأساسية هي الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة للتعامل مع التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية كلّها، وعلى مستوى البلديات والمحليات [10].

لذا نجد أن الدعوة لإنشاء المراصد الحضرية انطلقت من الجهات جميعها ذات الصلة، على المستوى العالمي وعلى المستوى الإقليمي، واستناداً إلى الرصيد المعرفي العالمي والخبرة المتاحة في مجال المؤشرات والمراصد الحضرية، لذلك أخذت الإدارة الحضرية زمام المبادرة، ليتسنى لها الوقوف على أحدث الطرائق والمناهج وأفضل الممارسات، وأخذ ما يلائم ظروف البلد للعمل به وتعميمه على المراصد المحلية التي سَتُنْشَأُ في المدينة[1].

6_1_ تطوير شبكة المرصد الحضري العالمي التابعة للأمم المتحدة:

في عام 1994م، عمل برنامج(الموئل) على إعداد برنامج المؤشرات الحضرية، للبدء في تجميع البيانات الحضرية وتتبعها، في عينات من المدن حول العالم. وبعد مرور ثلاث سنوات، تولى المرصد الحضري العالمي، عمل برنامج المؤشرات الحضرية إِذْ وُسِّعَ نطاقه، لكي يتضمن المؤشرات التي تتصل بأجندة الموئل التي تمثل وثيقة السياسة الرئيسة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة عام 1996م للمستوطنات البشرية (الموئل II) في إسطنبول (تركيا) كما طُرِحَتْ أجندة الموئل البيانات حول جوانب

محددة في ميادين الإسكان والتنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر وإدارة البيئة والتنمية[10].

يعمل المرصد الحضري العالمي على تنسيق الشبكة العالمية لمرصد الأمم المتحدة الحضري التي تتضمن المراصد الحضرية على المستوى المحلي والوطني، التي يمكن ربطها سوياً أو تشغيلها بصورة مستقلة. أمَّا في بعض البلدان فيعمل المرصد الحضري العالمي في المراصد الحضرية الوطنية فقط، وفي البلدان الأخرى يمكن ربط مرصد حضري محلي

واحد أو أكثر بصورة مباشرة مع المرصد الحضري العالمي أو مع الشركاء على المستوى الوطني[6].

وفي ظل إدراك الحاجة لإيجاد نظم مطورة لتجميع البيانات الحضرية المحلية وتحليلها، بدأ المرصد الحضري العالمي في العمل مع البلدان والمدن لبناء قدرة المراقبة الحضرية في عام 1997 م، أمَّا في عام 2003 م فقد بدأ المرصد الحضري العالمي ببرنامج مراقبة الفوارق الحضرية، وذلك لخلق معرفة عالمية عن ظاهرة الفقر الحضري، وإعداد المسموح وتحليل البيانات في الفروقات داخل المدن وفق شكل من برنامج المؤشرات الحضرية، وبرنامج مراقبة الفوارق الحضرية، المرجع الأولي للمراقبة العالمية للجوانب الحضرية، كما يوفر كل من البرنامجين التوجيه والإرشاد للحكومات الوطنية والسلطات المحلية عن كل من المنهجية القياسية والتعريفات والمؤشرات والمتغيّرات التي تُستَخْدَمُ في عمليات المراقبة. وبصورة عامة، فإنَّ إطار عمل المرصد الحضري العالمي لا يمثل خطة جامدة، بل إنَّه يمثل أداة مرنة تتيح تحقيق التكيف المحلي والتغيير بحسب الحاجة[10].

وفي عام 2006 بلغ عدد المراصد الحضرية المحلية في العالم 119 مرصداً حضرياً كما يبيّن الشكل (1) توزعها في العالم. فالعديد منها يُقَامُ بواسطة السلطات المحلية من خلال شبكة المرصد الحضرية الوطنية والمحلية، كما يبيّن الشكل(2) توزعها بحسب المنطقة ونوع الاستفاضة[9].

وخلال العقد الماضي، قام المرصد الحضري العالمي ببناء نظام شامل من شركاء العمل ،من أجل تجميع بيانات دقيقة وذات مصداقية محلية، يمكن مقارنتها بصورة عالمية عن الأوضاع الحضرية واتجاهاتها بغية بث المعلومات على مستويات صناع القرار كافةً وتكوين المؤشرات التي تعكس الجوانب ذات الأولوية في مناطق حضرية محددة حول العالم[5].

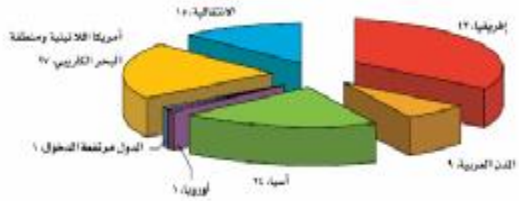

الشكل (1) أعداد المراصد الحضرية المحلية بحسب المناطق. المجموع في 2006 :119[9].

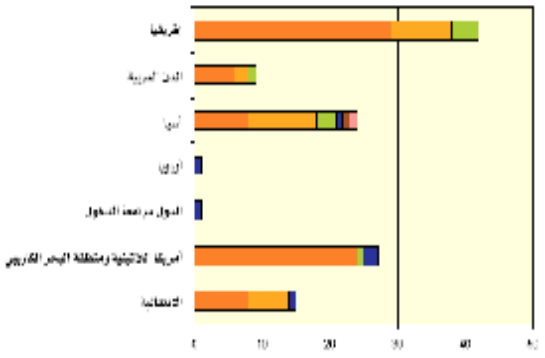

الشكل (2) توزيع المراصد الحضرية بحسب المنطقة ونوع الاستفاضة [9].

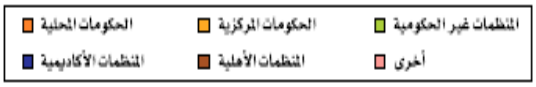

ومنها برزت أهمية إنشاء المراصد الحضرية للمدن الرئيسة بدول العالم، لتوفير قاعدة معلومات خاصة تعمل على جمع المؤشرات الحضرية وتحليلها واستخدامها في مساعدة متخذي القرار على إعداد سياسات التنمية

الحضرية على المستويات جميعها ومتابعتها وتقييمها، إذْ تزداد أهمية المعلومات والبيانات للمجتمعات البشرية يوماً بعد يوم، خاصة أن تلك المجتمعات تتجه أكثر فأكثر إلى أن تصبح مجتمعات حضرية. تسهم المعلومات الدقيقة إسهاماً فاعلاً في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وتكون تلك المعلومات والبيانات فاعلة أكثر، إذْ تكون ضمن إطار سياسات وخطط وبرامج متوسطة وطويلة المدى، وكلما زادت الموارد المتاحة المستخدمة في برامج التنمية زادت معها قيمة المعلومات.[18]

7 _ أهداف المرصد الحضري:

- رصد الأوضاع الحضرية الراهنة للمدينة، وإنتاج المؤشرات الدالة عليها، وتحديد القضايا ذات الأولوية في تنمية المدينة، مثل ظاهرة التلوث وحالات الفقر ويجري ذلك من خلال منهجية علمية معتمدة، والتأكد من مصداقيتها للواقع.

-الإنذار المبكر لظهور أي خلل أو ظاهرة يمكن أن تتحول إلي مشكلة [1].

- إعلام المسؤولين وصناع القرار بالمؤشرات ودلالاتها، فيما يختص بشؤون التنمية الحضرية للمدينة وتوضيح التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية داخل المدينة بما يسهم في إعداد خطط عمل حضرية أكثر فعالية.

- تعاون المراصد الحضرية على المستويات كلّها، ويشمل ذلك تبادل الخبرات وتطوير قدرات إنتاج المؤشرات الحضرية.

- اقتراح آلية لقياس أداء الإدارات المختصة بتقديم الخدمات في المدينة وتقويم الخطط التنموية [17].

- تأسيس قاعدة معلومات وتنميتها وتطويرها عن المؤشرات الحضرية في مجالات التنمية الحضرية وتحويل المعلومات والبيانات والإحصاءات إلى مؤشرات كمية، توفر أداة مقارنة الأداء التنموي عبر الزمن أو مع مدن أخرى.

- بناء القدرات الوطنية على تجميع المعلومات وإدارتها وتحليلها واستخدامها في اتخاذ القرار وإعداد سياسات التنمية.

- إعداد الدراسات والتقارير الخاصة بقياس مستوى الأداء في مجالات التنمية الحضرية [4].

7_1 _ العقبات التي تواجه المراصد الحضرية:

من أهم العقبات التي قد تواجه إعداد المؤشرات الحضرية هي، عدم توافر البيانات الملائمة، و ضعف البنية التحتية لصناعة المعلومات في الدولة أو المدينة، وعدم وجود منهجية للربط بين المصادر المتعددة للبيانات [18].

ومن أهم العوامل التي تعيق إنشاء المراصد الحضرية هي عدم تخصيص ميزانية سنوية مستقلة لإنشاء المراصد الحضرية وتشغيلها، والتحول الدائم للجهات المستضيفة للمراصد الحضرية، وعدم تخصيص إدارة خاصة تقوم بأعمال المرصد. واجهت السلطات والمنظمات المحلية معوقات عدة جراء الافتقار للقدرات، وتحديداً في الدول النامية، على جمع البيانات وتقويمها لكي تُتَرْجَمُ إلى معلومات مفيدة وتُنْشَرُ بصورة واسعة[13] ،كما يفتقر العديد من المدن في كل من الدول النامية والمتقدمة للمعلومات الدقيقة والمحدّثة التي يمكن الاعتماد عليها، وذلك نظراً إلى عدم وجود نظام متجانس يمكن الاعتماد عليه لجمع البيانات الحضرية.[19]

إذْ عادة ما تكون غالبية المعلومات التي يجري الرجوع إليها لصنع القرارات الأساسية مما يأتي: معلومات تُجْمَعُ على مستوى غير مناسب فيما يتصل بالجوانب المحلية(مثال إجمالي الناتج المحلي)، ومعلومات تُعَدُّ وتُصْدَرُ بشكل غير نظامي لأغراض صياغة القرارات في الوقت المناسب (مثل التعداد السكاني القومي)،

ومعلومات تكون خارج النطاق لاحتياجات سياسة محددة وغير مناسبة لعمل سياسة مفصلة على مستوى المدينة[4].

7_ 2_ كيفية عمل المرصد الحضري:

يعمل المرصد الحضري على رصد الأوضاع والأشكال الحضرية، وتغذية صناعة القرار في شؤون التنمية الحضرية بالمعلومات على المستوى المحلي، ويمثل المرصد الحضري المحلي جهازاً استشارياً لمعدي سياسة التنمية الحضرية المحلية بالمدينة، يقوم بعمليات الرصد والمتابعة والتقييم[14]، ويقوم المرصد الحضري المحلي بالمهام الآتية:

_اختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية المجتمع المحلي فضلاً عن مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على المستويات كلها [15].

_العمل مع مجموعة الشركاء (الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) لتطوير المؤشرات الحضرية المناسبة واستخدامها وتطوير آليات للمتابعة والتقييم للمناطق والمجتمعات الحضرية والإقليمية.

_ إجراء مشاورات واسعة تتضمن بالأخص القطاع الخاص لمراجعة خطة العمل الحضرية المحلية وإعدادها في إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة.

تحليل الدروس المستفادة في تجارب ممارساته وصياغتها وكذلك أفضل الممارسات مع المراصد المحلية الأخرى.

- بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرائق منتظمة ومتناغمة واستخدامها في اتخاذ القرارات وإعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية على المستوى المحلي والإقليمي [4].

- التعاون مع المراصد الحضرية المحلية الأخرى لتبادل الخبرات والمناهج والوسائل ونشر المعلومات وتوزيعها إلى كلّ المراصد المحلية وللمرصد الوطني والمرصد الحضري العالمي.

- المساعدة المتبادلة بين المراصد المحلية في تطوير قدراتها لجمع المؤشرات الحضرية وتحليلها واستخدامها.

- المشاركة في الندوات والدورات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالمؤشرات والمراصد الحضرية[7].

7_ 3_ آلية استنباط المؤشرات الحضرية اللازمة لعمل المرصد الحضري:

أولاً:

تحويل الأهداف الإستراتيجية والرؤية المستقبلية للمدينة إلى مؤشرات وتعيين الخطوط العريضة للمؤشرات وتحديد المدة الزمنية لإنجاز الهدف.

ثانياً:

تحديد مصادر اختيار المؤشرات:

تحديد مجموعة من المؤشرات الرئيسة والشاملة العالمية التي تتقابل مع جزء من الأهداف والرؤية الإستراتيجية الوطنية والمحلية.

- مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية.

- مؤشرات خاصة اقترحت لتمثل الاستراتيجيات الوطنية والمحلية التي تنفرد بها الدول والمدن.

ثالثاً:

تصنيف المؤشرات: بحسب الخطوات الآتية:

- توزيع الأهداف الإستراتيجية على المحاور الرئيسة للتنمية.

- تمثيل الأهداف الإستراتيجية بالمؤشرات وتوزيعها على المحاور الرئيسة التي اختيرت لتتماشى مع المحاور المعتمدة في برامج المؤشرات الحضرية العالمية وذلك من أجل تحقيق الآتي:

- توزيع المؤشرات وفق قطاعات فرعية رئيسة.

- إمكانية إعداد أنظمة معلومات فرعية بتحديد مجموعة مختارة من المؤشرات المقترحة.

- البيانات التي ستُجْمَعُ يمكن أن تكون قاعدة بيانات لمؤشرات أخرى منبثقة من هذه المؤشرات إمكانية اختزال المؤشرات إلى أدلة، مثل دليل تطور المدينة ودليل الإدارة المحلية الرشيدة [8].

تُحَدَّدُ معايير اختيار المؤشرات التي يجب أن تتحقق في المؤشر حتى يمكن إنتاجه والإفادة منه، وأهم هذه المعايير هي:

ـ الأهمية: أن يكون المؤشر ذا علاقة مباشرة بالسياسات الحضرية أو السكانية الحالية أو المقترحة ويجب أن يقيس النتائج مباشرة.

ـ الشمولية: يجب أن يكون المؤشر قادراً على تقديم صورة عامة للوضع الراهن للمدينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، باستعمال مصادر المعلومات المتوافرة، بحيث تكون مفهومة من قبل المواطنين.

ـ الأولوية: تعطي الأولوية للمؤشرات الأساسية التي يمكن حسابها باستخدام البيانات المتوافرة، تليها المؤشرات الأقل أهمية وذات العلاقة بالسياسات والأكثر صعوبة في التعريف والحساب وجمع البيانات.

ـ سهولة الفهم: اختبار المؤشر سهل الفهم لأغلب المواطنين، الذي لا يتطلب فهمه وجود خبرة ومعرفة سابقة.

ـ اقتصادي: يجب أن يكون المؤشر قابلاً للجمع بصورة فعالة من حيث التكلفة، وعلى مدد منتظمة تعكس المعدلات التي يتوقع أن تتغيّر فيها هذه المؤشرات.

ـ قابلية للقياس: ويعني قدرة المؤشر على إظهار مقدار المشكلات وحجمها بشكل كمي مقيس افتراضياً أو وصفياً.

ـ الحساسية: يجب أن يكون المؤشر ذا حساسية للمتغيّرات، فيتغيّر بتغيّر الظروف، على أن يكون قابلاً للحساسية وغير مفرط فيها، فالأول قليل الفائدة والثاني عسير التفسير يصعب جمعه.

ـ الوضوح: بأن يكون للمؤشر تعريف واضح وأهداف محددة ومصادر معينة.

ـ الاستقلالية بحيث لا يعتمد المؤشر على مؤشرات أخرى لقياس قضية واحدة.[16]

تُحَدَّدُ بعد ذلك، حزمة من المؤشرات المحتملة، هنا يمكن الاعتماد على المؤشرات الدولية والمؤشرات المستخدمة في مشروعات أخرى محلية أو دولية، ويجري الاعتماد على خبراء متخصصين في دعم مجموعة الشركاء في تحديد مؤشرات الرصد الحضري، وإعداد مجموعات من حزم مؤشرات الرصد الحضري اعتماداً على الخبرات المحلية والدولية[13].

يجري التفاعل والتشاور مع شركاء التنمية من أجل الوصول إلى أكثر المؤشرات تعبيراً عن القضايا المحلية ذات الاهتمام، فضلاً عن محاولة إدراك أكثر المؤشرات فهماً لدى الشركاء كافةً، ولتحقيق ذلك أُعِدَّتْ جلسات العصف الذهني على شكل ورش عمل أو في شكل استمارات استبيان[12].

وتُحَدَّدُ مجموعات أو حزم المؤشرات استناداً إلى الإطار العام للمؤشرات ومخرجات ورش العمل التشاورية مع الشركاء، وبمراعاة معايير اختبار المؤشرات، للوصول إلى مجموعات من المؤشرات تفي باحتياجات الإطار العام للمؤشرات ويتوافر فيها معايير اختيار المؤشرات، ثم يجري الرجوع مرة أخرى إلى التشاور مع الشركاء من أجل الوصول إلى أنسب المؤشرات وأفضلها، لاتخاذ القرار عن مجموعة المؤشرات المناسب[15].

ويُعَدُّ تقرير المؤشرات ويُعْرَضُ على المستخدمين من متخذي القرار وصانعي السياسات فضلاً عن مستخدمي المؤشرات من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتهدف هذه الخطوة إلى

الوصول إلى مجموعة من المؤشرات متفق عليها من قبل الشركاء كافةً، ومن ثَمَّ تساعد تلك العملية على تفعيل ما يستخلص من تلك المؤشرات في المستقبل عند البدء في تجميع البيانات.

أمَّا قياس مستوى أداء المؤشرات، فتهدف هذه المرحلة إلى تحديد هل تعمل المؤشرات بكفاءة في قياس ما هو مستهدف؟ إذْ يُقَاسُ أداء المؤشرات وفقاً لإمكانية تحديث البيانات، إذْ إنَّ مدة تحديث البيانات يختلف بحسب طبيعة البيان، لذا فإن تحديد مستوى أداء المؤشرات لا يمكن أن يجري على مدد متساوية، كما أن هناك من الأسئلة ما قد يؤدي إلى حتمية تطوير تلك المؤشرات أو تغييرها أو استبدالها بمؤشرات أخرى [7].

كما تجب الإشارة إلى أن مستويات الارتقاء بالبيان الموضح في الشكل الذي يبدأ من قاعدته بالبيان الأولي (الخام) ويتحول بدورة إلى إحصاء بعد تجميعه وجدولته، ويمكن، بإجراء بعض المعالجات التحليلية البسيطة أو المركبة، أن تتحول تلك الإحصاءات إلى مؤشرات ذات دلالة وتعبير عن حالة أو خاصية معينة. ثم يصل الهرم إلى قمته بأن تتحول بعض تلك المؤشرات إلى مقاييس ومعايير[11]، تستخدم كمسطرة قياس ومقارنة، لمجموعة الأوضاع والخصائص التي جمع البيان الخام القابع في سفح الهرم المعرفي من أجلها، أمَّا المؤشرات، فهي إصلاحات موجهة نحو قضايا بعينها، وتشير نحو استنتاجات نافعة للسياسات وتوجد المقاييس على قمة الهرم ألمعلوماتي [1].

يتبع المرصد الحضري لمحافظة جدة توصيات مركز الموئل UN- Habitat والبنك الدولي في تصميم قاعدة البيانات اللازمة وإعدادها لإنتاج مجموعة المؤشرات المتفق عليها دولياً كما جاء في مؤتمر اسطنبول + (5) عام 2001. والمرصد الحضري لجدة سوف ينتج (80) مؤشراً، ويأمل أن يصل إلى إنتاج (120) مؤشراً. وقد أخذ بالحسبان اتصاف المؤشرات المقترحة بقدر كافٍ من المرونة بحيث تكون قابلة للتعديلات والإضافات المقترحة من شركاء التنمية كافةً وفي الوقت نفسه تحافظ على الشمولية [1].

مجموعة البيانات الأساسية:

يقدم بيانات سكانية واقتصادية رئيسة ضرورية لحساب المؤشرات الرئيسة، تشمل:

- استعمالات الأراضي
- السكان (بحسب الجنس والعمر) والكثافة السكانية
- معدل نمو سكان الحضر
- الأسر التي تعولها امرأة
- متوسط حجم الأسرة
- معدل التكوين الأسري
- متوسط توزيع دخل الأسرة
- نوع حيازة المسكن
- الناتج المحلي للفرد بالمدينة
- إجمالي الحيازة[14]

مجموعة المؤشرات الحضرية:

وتضم مؤشرات التنمية الحضرية خمس حزم، وهي حزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحزمة شبكات البنية التحتية، وحزمة النقل،وحزمة إدارة البيئة.

حزمة التنمية الاجتماعية الاقتصادية:

تتناول هذه المجموعة مؤشرات الفقر وإنتاجية المدن والعمالة والصحة والتعليم والاستثمار والتماسك الاجتماعي وتضم المؤشرات الآتية:

- نسبة الأسر الفقيرة.
- العمالة غير الرسمية.
- معدل عدد الأسرة في المستشفيات.
- معدل الوفيات بين الأطفال (الرضع، ودون سن الخامسة).
- العمر المتوقع عند الميلاد.

ـــ معدل الأمية للكبار.
ـــ معدل القيد بالتعليم قبل الجامعي (ابتدائي، متوسط، ثانوي).
ـــ معدل الجريمة.

حزمة البنية التحتية:

يعالج خدمات شبكات البنية التحتية بما في ذلك المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف ويضم المؤشرات الآتية:

ـــ مستوى توصيلات المنازل (مياه، صرف، هاتف، كهرباء).
ـــ إتاحة الحصول على المياه النقية.
ـــ متوسط استهلاك الفرد من المياه النقية .
ـــ السعر الوسيط للمياه.
ـــ الإنفاق على البنية التحتية.

حزمة النقل والطرق:

وتتناول تلك المجموعة شؤون النقل والطرق ويضم المؤشرات الآتية:

ـــ وسيلة الانتقال للعمل.
ـــ متوسط زمن الرحلة إلى العمل بالدقيقة.
ـــ متوسط الإنفاق السنوي على إنشاء الطرق وصيانتها للفرد.
ـــ معدل ملكية السيارات.

حزمة الإدارة البيئية:

يتناول قضايا المحافظة على البيئة وقياس نوعية الهواء والمياه والنفايات الصلبة والموارد والكوارث ويضم المؤشرات الآتية:

ـــ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة.
ـــ متوسط إنتاج الفرد من النفايات الصلبة.
ـــ أساليب التخلص من النفايات الصلبة[8].

8_ عرض منهجية تنفيذ مشروع المرصد الحضري لمدينة جدة (السعودية) كدراسة عملية:

تقوم المنهجية على أساس عدة مراحل رئيسة وخطوات محددة، استند بناؤها إلى تصنيف المهام كلّها إلى مجموعات مترابطة من المهام الرئيسة والتفصيلية. ويمكن تلخيص المهام الرئيسة في الآتي:

1. توصيف أطر المرصد الحضري وإحكامها مكانياً، وإعداد منهجية الأداء وتأسيس موقع له على شبكة المعلومات الدولية، وربطه بالمراصد الحضرية الأخرى.
2. توصيف تقنيات إنتاج المؤشرات الحضرية وبرامجه وتوريدها وتشغيلها بنظام المعلومات الجغرافية الرقمية.
3. وضع خطط تشغيل المرصد الحضري وتطويره وتقييم أدائه.
4. تحديد كيفية الإفادة من المرصد الحضري وتوصيفه ومراجعة سياسات التنمية الحضرية واستراتيجياتها لمدينة جدة، وربطه جيداً بصناعة القرار في إطار مفهوم الحكومة الإلكترونية[9].

مراحل العمل والبرنامج الزمني:

يعتمد تصميم البرنامج الزمني على توزيع المراحل والمهام التفصيلية لمنهجية المشروع وعرضها على خمس مراحل، إذْ يمكن أن تُنَفَّذَ مهامها التفصيلية بالتوازي فيما بينها، بحيث يكتمل المشروع في خلال ثلاثين شهراً، وفيما يأتي عرض لهذه المراحل ومهامها التفصيلية.

المرحلة الأولى: إعداد منهجية إنشاء المرصد الحضري وتطويرها واختيار المؤشرات

فيما يأتي قائمة المهام الرئيسة لهذه المرحلة:

- إعداد موقع المشروع وتجهيزه.
- إعداد منهجية العمل وبرنامجه الزمني.
- إعداد تقرير تمهيدي عن منهجية العمل بالمرصد.

- تشكيل المجلس الأعلى للمرصد الحضري.
- عقد اللقاء التعريفي.
- عقد ورشة العمل التشاورية.
- تطوير قواعد البيانات لنظم المعلومات الجغرافية.
- تحويل البيانات الجغرافية وإدخالها إلى قاعدة البيانات
_ إعداد تقرير عن المرحلة السابقة [3].

المرحلة الثانية: تطبيق إنتاج المؤشرات المرتبطة بالإدارة الحضرية

فيما يأتي قائمة المهام الرئيسة لهذه المرحلة

- عمل زيارات لمراصد حضرية دولية.
- تصميم موقع المرصد الحضري العام على الإنترنت وتطويره ونشره.
- شراء الأجهزة المطلوبة وتركيبها كلّها بحسب العقد، وتصميم برنامج نظم المعلومات الجغرافية وتطويره في موقع المرصد الحضري على الإنترنت.
- إعداد برنامج إعلامي للمرصد الحضري.
- إعداد قواعد بيانات الأمانة.
- إدخال بيانات الأمانة.[19]

المرحلة الثالثة: إنتاج المؤشرات التنسيقية والمسوح الميدانية وتشمل هذه المرحلة القيام بما يأتي:

- تحديد المؤشرات التنسيقية الممكن إنتاجها دون عقد لقاء تعريفي.
- إعداد قواعد بيانات الوحدات الخدمية للإدارات الحكومية .
- تطوير نماذج إدخال بيانات الوحدات الخدمية في موقع المرصد الحضري على الإنترنت.
- تحويل بيانات المؤشرات والبيانات الإحصائية وإدخالها إلى قواعد البيانات .
- الإعداد للمسح الاجتماعي الاقتصادي.
- التنسيق مع الجهات المختلفة المعنية لعمل خطة المسح.
- تصميم استمارات المسوح الميدانية.
- تصميم قواعد بيانات المسح وتطويرها.
- تحديد حجم عينة المسح وتسمية الأحياء والمؤسسات التي سيشملها المسح.
- تقييم منهجية العمل وخطواته من قبل فريق الأسكوا. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسية).
- تجهيز برامج الإدخال وتحليل البيانات.
- تصميم التطبيقات المناسبة وتطويرها لإنتاج المؤشرات الميدانية.
- عقد دورة تدريبية للعاملين في أعمال المسوح الميدانية.
- المباشرة في تنفيذ أعمال المسوح الميدانية.
- إدخال بيانات المسوح الميدانية.
- إعداد تقرير عن المرحلة السابقة [19].

المرحلة الرابعة: تطبيق المؤشرات وإنتاجها وتشغيل المرصد الحضري.

وتشمل هذه المرحلة القيام بما يأتي:

- تحميل قاعدة البيانات الجغرافية واختبارها واستكمال إنتاج المؤشرات التنسيقية.
- إنتاج مؤشرات المسوح الميدانية.
- تحميل تطبيقات إنتاج المؤشرات واختبارها.
- تدريب الأطر على تطبيقات المرصد الحضري.
- إعداد دليل التشغيل لبرامج المرصد الحضري.
-إعداد التقرير النهائي للمشروع [19].

المرحلة الخامسة: اعتماد المؤشرات وتشغيل المرصد الحضري.

تُقَدَّمُ خطة التشغيل والتحديث للمؤشرات مدة عام بعد انتهاء المراحل السابقة، على أن يشمل التشغيل الكامل للمرصد الحضري والمواد والشروط والمواصفات لتشغيله وتحديثه للسنوات المقبلة. وتشمل هذه المرحلة القيام بما يأتي:

- التشغيل والتحديث للبيانات وأعمال الصيانة للمرصد الحضري.
-التنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقييم تجربة المرصد الحضري.
-الإعداد للاجتماع الأول للمجلس الأعلى للمرصد الحضري.
- إعداد دورة تدريبية لأعضاء شبكة الرصد الحضري.
- عقد اجتماع مجلس المرصد الحضري الأول.
- نشر نتائج المؤشرات الحضرية.
- إعداد كتاب عن تجربة إنشاء المرصد الحضري للمدينة ونشره (19).

9 _ عرض التجارب المحلية والإقليمية والدولية وتحليلها:

9_1_ التجربة المحلية: المرصد الحضري لمدينة حلب_سورية:

سنة التأسيس:

جرت الموافقة على تأسيس المرصد الحضري المحلي بحلب فى شهر 11 عام 2003م.

الجهة المستضيفة للمرصد:المجلس المحلي لمدينة حلب.

مستوى المرصد:مرصد محلي.

وظيفة المرصد:

- يسهم المرصد في معرفة أثر البرامج العمرانية في بيئة المدينة.- يوفر البيانات الدقيقة بحيث تساعد على تفعيل الخطط المحلية وجعلها أكثر استجابة للأولويات.
- يوفر أدوات التحليل المنهجي على مختلف المستويات.
- إحداث اتفاق بين الآراء المختلفة بشكل واقعي ووفق نهج جماعي

- أهداف المرصد:

- رصد البرامج العمرانية والتنموية وتحليلها.
- إمداد مجلس المدينة وباقي الإدارات بالأوضاع الحضرية المتعاقبة.
- الإسهام في تنسيق جهود الإدارات المشاركة في عمليات المتابعة لتقييم جهود التنمية.
- توفير مؤشرات تكون الأساس في عملية المتابعة والتقييم
- المساعدة على تشكيل مراصد حضرية أخرى في سورية.

- الجهات المسؤولة عن تنفيذ المرصد:

- مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "UN-Habitat".
- الإسكوا "ESCWA.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسية)".
- منظمة المدن العربية.

مهام عمل المرصد:

- تطوير نظام إدارة المعرفة.
- تحديث دوري للتقارير الوصفية والمكانية.
- مراقبة مؤشرات التنمية المستدامة.

مخرجات المرصد:

- قاعدة وبنك للمعلومات، إذْ باتت أي دائرة قادرة على الاستعانة بالمراصد لتزويدها بالقرار الرشيد.
- إنشاء مرصد حضري وطني ومرصد حضري محلي في محافظة السويداء كمحافظة رائدة وتقديم المساعدة الفنية لمركز التنمية المحلية المستدامة.

المؤشرات المستنتجة:

من المؤشرات التي اهتم بها مرصد حلب المأوى من خلال تأمين حماية حق حيازة المسكن والحصول على السكن الملائم والترويج لتأمين الحصول على الأراضي السكنية [21].

9_2_ التجربة الإقليمية: المرصد الحضري لمدينة عمان _الأردن:

بدأت التجربة من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، بتطبيق برنامج المؤشرات الإسكانية

لاستعماله في مراقبة قطاع الإسكان ورصده، ولتنفيذ التوصيات الإستراتيجية الوطنية للإسكان منذ عام 1988. وقد أنتجت المؤسسة تلك المؤشرات ابتداء من عام 1993م لمدينة عمان (بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة)، وركزت على 10 مؤشرات إسكانية رئيسة تقيس التغيّرات الأساسية في مجال العرض والطلب والتمويل للمساكن ، وقد حُدِّثَتْ قيم هذه المؤشرات عام 1995 كجزء من قائمة المؤشرات الحضرية والإسكانية، التي أعدتها المؤسسة وشاركت بها في مؤتمر الموئل الثاني الذي عقد في اسطنبول بتركيا عام 1996م. وتسعى المؤسسة العامة للإسكان لتعميم برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية، ليصبح برنامجاً وطنياً تشارك به الجهات المعنية كلّها، واستخدامه كأداة لبناء قاعدة معلومات المدن، ولتقييم أداء قطاعات التنمية المختلفة بها، وقد تبلورت أهم أهداف المرصد الحضري فيما يأتي:

- تحديد المؤشرات وجمعها.
- تطوير قاعدة بيانات تسمح بالتحليل.
- مساعدة الدول الأخرى في استخدام برنامج المؤشرات الحضرية وتطويره[2].

كما وُضِعَتِ المعايير، لاختيار المؤشرات الحضرية وتحديدها، وهي (الأهمية، والشمولية، والأولوية، وسهولة الفهم، واقتصادية التكلفة، والقابلية للقياس، والحساسية لتغير الظروف، وعدم الغموض، وأخيراً الاستقلالية للمؤشرات في قياس الظواهر). كما حُدِّدَتِ الفئات المستخدمة للمؤشرات من سكان المدن ومنتجي الخدمات والجهات المعنية بخدمات البنية التحتية والحكومات المحلية وإدارات المدن والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني)[20].

اعتمدت التجربة الأردنية على المشاورات والاجتماعات مع الخبراء في بناء نظام المؤشرات الأردنية، إِذْ دُمِجَ نظام مؤشرات الإسكان بالمؤشرات الحضرية، واختزلت القائمة من 150 مؤشراً إلى46 مؤشراً، وقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسة، إِذْ تمثل مؤشرات البيانات الأساسية 9 مؤشرات، والمؤشرات الحضرية تمثل 27 مؤشراً، ومؤشرات الإسكان تمثل 10 مؤشرات، وعُدَّتْ هذه المجموعة الأخيرة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات للمقارنة بين المدن. وقد قام المرصد الحضري بوضع الهرم المعلوماتي الذي يبدأ بالبيانات في قاعدته وينتهي بالمعايير في قمته مروراً بالإحصاءات والمؤشرات. وقام بتقسيم المؤشرات إلى جزأين، يتضمن الأول برنامج المؤشرات الإسكانية والجزء الثاني يتضمن برنامج المؤشرات الحضرية، وقد استهدف برنامج مؤشرات الإسكان رصد قطاع الإسكان ومراقبته في المملكة الأردنية، وحددت مصادر معلومات تلك المؤشرات في نوعين رئيسين:

- معلومات دورية سنوية.
- معلومات تتغير تدريجياً ولكن في مدى زمني أطول، يكون مصدرها عادة التعدادات أو المسوح الميدانية المتخصصة[2].

من أهم الصعوبات المتعلقة بالمؤشرات الإسكانية التي واجهت التجربة الأردنية تلك المتمثلة في جمع المعلومات المتعلقة بالمساكن غير المرخصة، وصعوبة حساب المؤشرات المتعلقة بالتغير في قيمة الأراضي السكنية، وأيضا توافر بعض البيانات على المستوى الوطني وعدم توافرها على مستوى مدينة عمان، وعدم وجود بعض البيانات وفق التعريف المحدد للمؤشرات المطلوبة.

وبالنسبة إلى برنامج المؤشرات الحضرية الذي بدأ في عام 1995م، فقد استهدف تطوير المؤشرات الحضرية العالمية وانتقاءها (51 مؤشراً) للإسهام في إعداد

السياسات العامة للتنمية الحضرية، كما طُوِّرَتْ مجموعة المؤشرات الشاملة التي تضم (75 مؤشراً كبدائل للمؤشرات الأساسية، ونتيجة للدراسات التحليلية تم الاتفاق على (46 مؤشراً رئيسياً) كحد أدنى مطلوب رصده. واعتمدت مصادر بيانات على التقارير والإحصاءات السنوية والبحوث العلمية، وأهم الصعوبات التي واجهت برنامج المؤشرات الحضرية ما يأتي:

- عدم توافر البيانات لحساب بعض المؤشرات.
- عدم التحديث المستمر للبيانات مما يصعب معه تحديث المؤشرات.
- عدم توافر البيانات على مستوى مدينة عمان ومن ثَمَّ اللجوء إلى التقديرات الإحصائية.
- عدم توافر بعض المؤشرات موزعة بحسب النوع[3].

سنة التأسيس:

بدأ برنامج المؤشرات الحضرية عام 1995م.

الجهة المستضيفة للمرصد:

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

مستوى المرصد:

مرصد وطني.

وظيفة المرصد:

مراقبة قطاع الإسكان ورصده لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان.

أداة لبناء قاعدة معلومات المدن وتقييم أداء قطاعات التنمية المختلفة بها.

أهداف المرصد:

- تحديد المؤشرات الحضرية وجمعها.
- تطوير قاعدة بيانات تسمح بالتحليل.
- مساعدة الدول الأخرى في استخدام برنامج المؤشرات الحضرية وتطويرها.

الجهات المسؤولة عن تنفيذ المرصد:

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

شركاء التنمية:

- سكان المدينة.
- منتجو الخدمات.
- الجهات المعنية بخدمات البنية التحتية.
- الحكومات المحلية.
- إدارات المدن.
- القطاع الخاص.
- المؤسسات التمويلية.
- المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني).

مهام عمل المرصد:

- وضع المعايير التي يجري من خلالها اختيار المؤشرات الحضرية وتحديدها.
- تحديد الفئات المستخدمة للمؤشرات.

مخرجات المرصد:

- قام المرصد الحضري بوضع الهرم المعلوماتي الذي يبدأ بالبيانات في قاعدته وينتهي بالمعايير في قمته مروراً بالإحصاءات والمؤشرات.
- قام بتقسيم المؤشرات إلى جزأين: يتضمن الأول برنامج المؤشرات الإسكانية، والجزء الثاني يتضمن برنامج المؤشرات الحضرية.

المؤشرات المستنتجة:

اِتُّفِقَ على 46 مؤشراً رئيساً كحد أدنى مطلوب رصده، كما طُوِّرَتْ مجموعة المؤشرات الشاملة التي تضم (75 مؤشراً)[21].

9_3_التجربة العالمية: المرصد الحضري لمدينة فيليكوترنوفو _بلغاريا:

اختيرت بلغاريا وبولندا من قبل المرصد الحضري العالمي لتكونا من أولى الدول التي تنشئ المرصد الحضري في منطقة أوربا، وذلك يرجع إلى الإنجازات الحيوية والخبرة في مجال التنمية المستدامة. وقد شاركت

4 مدن في مشروع برنامج المؤشرات الحضرية من بلغاريا هي صوفيا (Sofia) وبراج (Burgas) وفيليكوترنوفو (Veliko Turnovo) وترويان (troyan). أُسْنِدَ مشروع برنامج المؤشرات الحضرية إلى إدارة خدمات الحقوق والبيئة ببلدية فيليكوترنوفو حيث يوجد فريق من الخبراء في مجال التنمية للعمل في هذا المشروع.

تقع مدينة فيليكوترنوفو في شمال بلغاريا، وتتكون من الحاضرة فضلاً عن 37 بلدية ريفية، ويعيش بها ما يقارب من 105 ألف نسمة على نهر يانترا (Yantra). يقع على بعد7 كم منها مطار دولي، ويوجد بها أكبر محطة سكة حديدية ،وتعدُّ مركزاً سياحياً وثقافياً وتاريخياً مهماً وتتمتع ببيئة نظيفة [3].

تعدُّ التنمية المستدامة من أهم أهداف الشركاء كافةً بالمدينة من الإدارة الحكومية إلى مؤسسات المجتمع المدني، وتعتمد المدينة اقتصادياً على الصناعة بصورة أساسية، وتتمثل في صناعة الإلكترونيات والمواد الغذائية والأثاث والصناعات النسيجية، ويقود القطاع التجاري الشركات الخاصة، وهناك زيادة في الاتجاه نحو عملية الخصخصة. وقام برنامج المؤشرات الحضرية بدمج حزم المؤشرات المختلفة في المشروع في ست مجموعات رئيسة كما يأتي:

- مؤشرات المسكن:

وتسعى لتأمين حصول المواطن على مسكن بالأشكال كلّها، إذْ يقوم توزيع المساكن بحسب قوى السوق من العرض والطلب، وهذه المساكن مرتبطة بشبكة الخدمات بأقسامها كلّها.

- مؤشرات التنمية الاجتماعية والحد من الفقر:

وضع المجتمع قواعد للتعليم وطريقة الحياة الصحية والتكامل الاجتماعي والأمن لتكون مؤشراً أو معياراً لمرحلة تنمية المجتمع.

- مؤشرات الإدارة البيئية:

إذْ عُدَّ وجود التوازن الجغرافي وتفعيله هو مؤشر ومقياس لتنمية المجتمع. كذلك أشار التقرير إلى إنْ ليس هناك مشكلة تلوث هواء بالمدينة، وأن مصادر التلوث الرئيسة بالمدينة هي المشروعات الصناعية التي تعتمد على الطاقة، مثل النقل والتدفئة والحافلات، وتبذل المدينة جهوداً من أجل استخدام طاقة نظيفة، ولديها برامج معالجة المخلفات الصلبة.

- مؤشرات التنمية الاقتصادية:

وتقيس المؤشرات الاقتصادية دخل المدينة والأفراد وعملية الخصخصة والتحول لاقتصاد السوق. أيضاً أُحْرِزَ تقدم في مجال الرعاية الصحية والتعليم.

- مؤشرات التعاون الدولي:

إذْ توجد (8) اتفاقيات ثنائية مع مدن مختلفة لتبادل الخبرات والتخطيط الاستراتيجي وتعرّف المشكلات الرئيسة للمجتمعات. وتبنى برنامج المؤشرات الحضرية لمدينة فيليكوترنوفو فكرة دعم النشاطات المستقبلية والمبادرات العملية .

وضم المرصد الحضري للمدينة 20 مؤشراً صالحاً للمقارنة فضلاً عن 3 مؤشرات خاصة بالمدينة عن السياحة، والمباني العشوائية، والمساحات الخضراء[20].

10_النتائج والتوصيات:

1- تبيّن تجارب الدول العربية في مجال المراصد الحضرية تواضع تلك التجارب حتى الآن وعدم شموليتها بشكل عام، نظراً إلى غياب آليات تجميع البيانات وتحديثها وغياب نظم إدارة المعلومات الحضرية وغياب التنسيق بين الجهات المعنية في التنمية الحضرية. لذلك شكلت الدعوة إلى دعم عمل المراصد الحضرية لتكون لها القدرة على الاستكشاف المبكر للمشكلات والقياس الكمي الحقيقي لحجم المشكلات.

2- نتائج المرصد الحضري وتوصياته في حلب _سورية:

- توخي دقة المعلومة التي تُتَّخَذُ من الدوائر الرسمية.

- ضرورة أرشفة عمل المؤسسات والدوائر الرسمية شهرياً وسنوياً.

- الحرص على جمع المعلومة من مصدر القرار.

- إنشاء قاعدة وبنك للمعلومات.

- ضرورة تنمية بناء القدرات.

3- نتائج المرصد الحضري وتوصياته في عمان _الأردن:

- ضرورة توافر البيانات على مستوى المدينة والمستوى الوطني لحساب المؤشرات.

- استمرارية التحديث المستمر للبيانات وعدم اعتماد مصادر البيانات على التقارير والإحصاءات السنوية والبحوث العلمية فقط.

- ضرورة وضع منهجية للعمل لضمان استمرارية المرصد

4- نتائج تجربة المرصد الحضري وتوصياته في فيليكوترنوفو _ بلغاريا:

- تهدف التوصيات إلى إنشاء مرصد حضري يعدُّ أول مرصد على المستوى الدولي، ينتج المؤشرات الحضرية على مستوى الحضر والريف بإشراف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمرصد العالمي.

- استمرار التعاون ونقل الخبرات للمدن والدول الراغبة في الدعم الفني والتقني ،لإنشاء المراصد الحضرية من خلال لجنة الخبراء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمرصد العالمي والمعهد العربي لإنماء المدن ومراقبة التحولات في عناصر التنمية ،من منظور مختلف يتماشى مع الأهداف الإنمائية والأهداف المحلية للبنية العمرانية والسكانية الاجتماعية والاقتصادية.

5_ إن القيمة المضافة التي سيضيفها المرصد الحضري، هي توحيد المفاهيم ولغة الحوار بين مختلف شركاء التنمية لقراءة وضع المدينة التنموي، وقياس الأداء التنموي.

6_ يتمكن من تحقيق أكبر قدر من الشفافية للسلطات المحلية ومشاركة أكبر للمواطنين في عملية صنع القرار.

7 _ يقوم المرصد الحضري بالإسهام في دعم القرار فيما يخص التنمية المستدامة، في مختلف المجالات وتحديد أولويات القضايا الملحة بالمجتمع.

8_مقدرته على قياس الأداء التنموي ودعم عملية اتخاذ القرار، عند وضع السياسات التنموية الحضرية من خلال تقديم المعلومات لمتخذي القرار.

9_ من خلال المرصد الحضري المحلي والعمل وفق أجندة الموئل للمحاور الخمسة الرئيسة (المأوى، والتنمية الاجتماعية والفقر، والتنمية الاقتصادية، وإدارة الحكم، إدارة البيئة) نتوصل للمقارنة والربط مع نتائج شبكة المرصد العالمي.

10_ يقوم خبراء المرصد الحضري بالمدينة بتوفير الدعم الفني للإدارات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بالمدينة للمساعدة في إعداد التحليل الفني لمؤشراتها.

11- على رؤساء الحكومات المحلية المبادرة بمطالبة مديري الجهات ذات الاختصاص الإفصاح عن كل معلومة سواء كانت إيجابية أم سلبية بكل شفافية حتى تكون نتائجها الدراسية من قبل المختصين متطابقة مع الواقع ولن تؤثر في سير إدارته، بل العكس سوف تعالج أي أمر سلبي وترتقي بالعمل إلى الأفضل.

المراجع*

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية: "الاستدامة البيئية الحضرية"، الأمم المتحدة 2003.
2. المومني، م. أمل، المؤتمر الإقليمي، الثاني نيسان 2009،" المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية "، وحدة المرصد الحضري الوطني الأردني وزارة البلديات الأردن.
3. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم 2008-2009" التقرير حول المستوطنات البشرية 2007".
4. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "تمويل المأوى الحضري" ، التقرير العالمي المستوطنات البشرية لعام 2005.
5. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،" المدن المنسجمة " 2006-2005.
6. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "حوار الموئل"، طبعة كانون الأول 2007، العدد (3)_العربية.
7. صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، "مدن صحية2007 ".
8. مصطفى، د. احمد فريد ، تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة،" رؤية المستقبل بعين الحاضر" إعداد: إدارة التنمية الإقليمية _ الإصدار رقم (18).
9. ملتقى الأمم المتحدة لخبراء الموئل،" تعزيز التفوق وإتباع أفضل الممارسات في آليات المراقبة المحلية والمراصد الحضرية الوطنية في المدن العربية والإسلامية".
10- UN_HABITAT For Better Urban Future, ،، The State of the Worlds Cities Report(2001)،، .
11- UN_HABITAT, ،،State of the Worlds Cities Globalization and Urban Culture،،.
12-UN_HABITAT, ،،The Millennium Development Goals and Urban Sustainability 2006- 2007 ،،
13- UN_HABITAT, ،، Harmonious Cities 2008-2009،، .
14-UN_HABITAT, ،، Cities for all :Bridging the Urban Divide،،.
15- UN_HABITAT, ،،United Nation Development Programmer،، (UNDP).
16- UN_HABITAT, ،،General Organization for Physical Planning،، (GOPP).
17- UN_HABITAT, ،، Ministry of Housing Utilities and Urban Communities ،، (MHUUC).
18- UN_HABITAT, ،،Canada Housing Mortgage Corporation،،.
19- UN_HABITAT, ،،Using Technology for Urban Strategic Planning ،، (2007) report from the AlRiadh development authority.

من الانترنت: تجربة المراصد الحضرية في العالم

20- http://www-nccr-north-south.unibe.ch/documents.asp

تجربة المراصد الحضرية في العالم العربي.

21-1http://marsad-buridah.com/StaticPage.aspx?page=arabic

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2012/4/22